

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٣٠**

الثلاثاء ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فيتيغ	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد سون شياوبو
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد ألذاتي
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد راغوتهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الرابع والعشرون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2012/641)

1250361 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الرابع والعشرون للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2012/641)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كارين لاندغرين، الممثلة الخاصة للأمين العام، ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد ستافان تايلندر، رئيس التشكيلة القطرية لليبريا في لجنة بناء السلام وممثل السويد، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/641، التي تتضمن التقرير المرحلي الرابع والعشرين للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كارين لاندغرين.

السيدة لاندغرين (تكلمت بالإنكليزية): يواصل تقرير الأمين العام المعروض على المجلس الآن (S/2012/641) تجسيدتركيز هذه السنة بشكل خاص على تطور انخراط الأمم المتحدة في ليبريا. منذ عام ٢٠٠٣، حولت ليبريا نفسها من دولة فاشلة إلى دولة في الطريق إلى حد بعيد للديمقراطية والسلام الدائم. حقق البلد تقدما ملحوظا فيما يخص إعادة بناء المؤسسات، والانتعاش الاقتصادي وتوطيد عملياته الديمقراطية. وأظهرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت خلال عام ٢٠١١، قدرته على إدارة حدث معقد من الناحيتين السياسية واللوجستية. وأشار التشكيل السلمي لاحقا لحكومة جديدة، إلى الاستقرار المتزايد للبلد.

مع ليبريا على وشك أن تصبح قصة نجاح حقيقية، يتعين على بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، أن تتصرف بتوازن دقيق، تصفق للنجاحات وتسحب دعمها، بينما تواصل مصاحبة ليبريا في مجالات حاسمة للسلام الدائم. تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم الأمني إلى ليبريا على نطاق واسع. لكن، وكما أشار إلى ذلك الأمين العام في تقريره، لن توفر التدابير الأمنية وحدها الاستقرار الدائم في ليبريا. وينبغي أن يقترن تعزيز قطاع الأمن الوطني مع المصالحة الوطنية، والتغييرات الهيكلية التي تهدف إلى معالجة الأسباب الكامنة للتراع السابق. لكن تحقيق ذلك، يستدعي التزاما سياسيا وموارد مالية.

لقد شهد المجلس نفسه خلال الزيارة التي قام بها في أيار/مايو كلا من الوعد والتحديات المتبقية التي تواجهها ليبريا. وتلتزم الحكومة بحزم بتولي المسؤوليات الأمنية التي تضطلع بها البعثة الآن. وقد قمنا –على أساس حلقة عمل مشتركة بشأن الانتقال، عقدت مؤخرا بين الحكومة والبعثة– بتحديث هياكل التخطيط المشتركة بيننا، ونواصل استعراض الروابط بين تلك الهياكل وآليات التنسيق بين الجهات المانحة وأطر التنمية في ليبريا بهدف تحقيق مزيد من التماسك بينها. وعمدنا أيضا إلى تصميم رسم توضيحي لخريطة طريق تساعد في توضيح متطلبات قطاع الأمن الليبيري على أساس مرحلي وإعطاء الحكومة المهلة اللازمة لتعديل موقفها الأمني.

ويكتسي التصدي للنقص في قدرات القطاع الأمني أهمية بالنسبة لنجاح العملية الانتقالية وإدارتها بصورة جيدة. وعلى

نحو ما خلصت إليه بعثة التقييم التقني، فإن وكالات الأمن الوطني ليست قادرة بعد على الحفاظ على الاستقرار دون الدعم من البعثة. وقد حددت بعثة التقييم التقني أيضا عددا من المجالات الأخرى التي لا تزال بحاجة إلى الاهتمام.

وقد كان تحديد أفضل السبل بشأن التصدي لاحتياجات القدرات الأمنية موضوعا رئيسيا في حلقة العمل الأخيرة. وقد شارك شركاء ليبريا الدوليون - بمن فيهم السفير تيلاندر، رئيس التشكيلة القطرية لليبريا التابعة للجنة بناء السلام، بطريقة نشطة للغاية. وعقب تزايد الميزانية السنوية - ببلوغها ٦٧٢ مليون دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بنسبة الربع تقريبا عن العام الماضي — فقد أصبحت ليبريا قادرة على الحصول على الموارد الوطنية اللازمة لتمويل قطاع الأمن. غير أن لذلك البلد العديد من الأولويات المتزاحمة. وقد توصل استعراض الإنفاق العام لقطاع الأمن الليبري، الذي أجرته مؤخرا بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والبنك الدولي، إلى أن الأمر سيستغرق سنوات تتراوح بين ست إلى سبع سنوات كي تتمكن ليبريا من تغطية تلك التكاليف بشكل مستقل. وعليه سيكون الدعم المقدم من المانحين أساسيا في غضون ذلك.

لقد أحرزت الشرطة الوطنية الليبرية تقدما، إذ ضاعفت قدرتها المادية مؤخرا في أكاديمية الشرطة. ونشرت في حزيران/يونيه جنودا من القوات المسلحة الليبرية على الحدود مع كوت ديفوار. ولكن نظرا للعبء الكبير نسبيا الذي سيقع على عاتق الشرطة جراء انتقال مهام البعثة إليها، ينبغي إيلاء اهتمام كبير لزيادة الكفاءة المهنية للشرطة وقدراتها اللوجستية. وستكون هناك حاجة أيضا إلى مزيد من الموارد لمعالجة التكلفة المتكررة. وقد أصبحت الحكومة قادرة على تحديد موارد إضافية للشرطة عقب حلقة العمل التي عقدت بشأن عملية الانتقال، بزيادة تصل إلى نسبة ٢٦ في المائة مقارنة مع العام الماضي. غير أن المثير للقلق البالغ، هو تخصيص موارد أقل لأكاديمية تدريب الشرطة في وقت تزداد فيه الحاجة إلى تعزيز قدرات الشرطة الوطنية في مجالي التجنيد والتدريب.

وتضطلع وحدة دعم الشرطة ووحدة الاستجابة للطوارئ - والهيئات المتخصصة المسؤولة عن مكافحة الشغب والرد السريع - بدور محوري في الاستجابة الوطنية للحوادث الأمنية عقب انسحاب البعثة. وهناك حاجة إلى زيادة قوة وحدة دعم الشرطة بما لا يقل عن ١ ٠٠٠ فرد وهي أقل من ذلك الآن بنسبة تزيد على ٢٥ في المائة، مع الأخذ في الاعتبار دائما بأهمية الحفاظ على جودة أدائها وكفاءتها المهنية.

ونظرا لسهولة اختراق الحدود في ليبريا، بالإضافة إلى التحديات الأمنية والسياسية في منطقة اتحاد نهر مانو، فإن دعم الحكومة في تشكيل دائرة فعالة ومهنية للهجرة يشكل أولوية قصوى. وستشكل شرطة الأمم المتحدة وحدة مكرسة للعمل مع الحكومة بشأن الخطة الاستراتيجية لمكتب الهجرة والتجنس. وينبغي أن يخرج المكتب من خلال ذلك العمل بمهام أكثر تحديدا وهيكل مرشّد بطريقة أوضح. ويتسم فحص أفراد المكتب المركزي أيضا بأهمية بالغة لهذه الإصلاحات.

وينبغي تحديد بناء قدرات قطاع الأمن بشكل صحيح. وتتسم مهنية العمل الشرطي بأهمية لا تقل عن أهمية عدد الأفراد. ومن شأن استراتيجية الأمن الوطني في ليبريا، والمضي نحو تنفيذ التشريعات المتعلقة بالأمن التي أصبحت قانونا عقب التوقيع عليها في العام الماضي، أن يساعدا في تحقيق ذلك. ويشكل قانون الشرطة الجديد، ولجنة الشكاوى المدنية الجديدة وكذلك التشريعات المتعلقة بتحديد السلاح جزءا هاما من الهيكل الأمني الملائم، بالإضافة إلى إنشاء لجنة وطنية بشأن الأسلحة الصغيرة في الشهر الماضي.

وينبغي أن يقترن تعزيز القدرات الأمنية والتنظيم بنظام عدالة أقوى إن أريد كسب ثقة الجمهور في قدرة الدولة على الحماية وتوفير العدالة. ويحظى برنامج العدل والأمن المشترك،

الذي وافقت عليه جميع الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بأولوية وطنية ثابتة، ومن شأنه أن يوجه تطوير هذا القطاع على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ويتضمن البرنامج خمسة محاور للعدالة والأمن، سيكتمل بناء أولاها قريبا بتمويل من صندوق بناء السلام. ومن شأن هذه المحاور كسر مركزية خدمات العدالة والأمن والخدمات التي تركزت تاريخيا في مونروفيا، وجعلها متاحة لسكان الريف.

وهناك اعتراف بأن الإصلاح الدستوري والمصالحة الوطنية وتوطيد السلام تشكل جميعها عناصر محورية في ليبريا. وفي آب/أغسطس، عيّن الرئيس لجنة لاستعراض الدستور تتألف من خمسة أشخاص، ويمثل أعضاؤها شتى الانتماءات السياسية والعرقية والدينية. ولم يعلن بعد عن نطاق مهام اللجنة. وعلى صعيد آخر فقد دشنت مجموعة تعرف باسم المنتدى الاستشاري السياسي – تتألف من جميع الأحزاب السياسية الرئيسية، بما فيها الحزب الحاكم، وجماعات المجتمع المدني مبادرة للإصلاح الدستوري. وتشارك في تلك المبادرة أيضا لجنة إصلاح القانون ولجنة الحوكمة، بينما قدمت رابطة المحامين في ليبريا توصيات في هذا المجال مؤخراً.

وتختلف الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي أن تجري ليبريا إصلاحا دستوريا شاملا أم تكتفي بإجراء تعديلات بسيطة على أحكام محددة. ويجب التصديق على أي تنقيح بموجب استفتاء ينطوي على درجة عالية من التوعية العامة. وتشكل العملية الشاملة والتشاورية إحدى الوسائل الرئيسية للتغلب على الخلل الهيكلي والمظالم التي لا تزال تشكل تهديدا لاستقرار البلد.

وكما أكد تقرير الأمين العام الخاص في نيسان/أبريل (S/2012/230) فإن جذور نظام الحكم المفرط في المركزية تكمن في الدستور الحالي. ومن شأن الإصلاح فتح المجال أمام قدر أكبر من اللامركزية وإتاحة الفرصة لجميع الليبيريين التمتع بالوصول إلى خدمات يمكن الاعتماد عليها، والمشاركة السياسية بقدر أكبر. ومن الواضح أن إصلاحات من هذا القبيل تشكل عاملا هاما في المصالحة الوطنية.

ويجري حاليا استعراض مشروع خريطة طريق للمصالحة يتوقع الإعلان عنها في تشرين الأول/أكتوبر. وتغطي خريطة الطريق التي نسقتها وزارة الشؤون الداخلية بعض التوصيات الرئيسية للجنة الحقيقة والمصالحة، بما في ذلك برنامج "الاعتراف والمغفرة"، الذي يسعى خلاله مرتكبي الجرائم إلى العفو العام. ولا تزال العناصر الأخرى التي أوصت بها اللجنة – مثل تلك المتعلقة بالإفلات من العقاب – دون أن تعالج إلى حد كبير في مشروع خريطة الطريق. وستشجع الأمم المتحدة — مع مضي هذه العملية قدما – على التشاور التام والشامل، فضلا عن إجراء النقاش العام على نحو يشعر فيه جميع الليبريين بأنهم جزء من عملية التعافي الوطني. وتتطلع الأمم المتحدة أيضا إلى تنشيط اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة مستعدة لتقديم الدعم لتحقيق هذه الغاية.

لقد واصلت الحكومة الليبرية بذل الجهود لتخفيف التهديدات الأمنية على حدودها مع كوت ديفوار. وقد اجتمعت كلتا الحكومتين والبعثتين في حزيران/يونيه لمناقشة تعزيز أمن الحدود وحماية المدنيين. وفي أعقاب ذلك، نشرت ليبريا عملية إعادة الأمل، بمشاركة القوات المسلحة الليبرية ووحدة الاستجابة للطوارئ ومكتب الهجرة. ويشكل ذلك أول انتشار كبير للقوات المسلحة الليبرية. وقد نفذت العملية في المناطق الحدودية بدعم محلي محدود للغاية من قبل البعثة. وقد اتخذت الحكومة تدابير إضافية، بما في ذلك إغلاق الحدود، مع وجود استثناءات لأسباب إنسانية.

وقد تلقت البعثة والحكومة معا بلاغات منذ فترة طويلة بشأن ادعاءات تتعلق بأنشطة تدريب وتجنيد للجماعات المسلحة على التراب الليبيري، بما في ذلك تقارير فريق الخبراء. وتشير بعض تلك الادعاءات إلى تورط بعض الإيفواريين المقيمين في مخيمات اللاجئين في ليبريا. ولا تزال هناك حاجة إلى وضع استراتيجية وطنية شاملة لمعالجة مسألة المرتزقة والمقاتلين الأجانب. وقد طالب جميع زعماء اللاجئين والسلطات المحلية – أثناء زيارتي لمخيم اللاجئين المقام على أراضي شركة إنتاج الخشب الممتاز السابقة في غراند غيده الشهر الماضي – بتوفير قدر أكبر من الأمن في المخيمات. ولا تزال هناك حاجة لتنفيذ العديد من التدابير المتفق عليها سابقا، بما في ذلك وجود شرطة وطنية غير مسلحة في المخيمات، فضلا عن المزيد من فحص طالبي اللجوء القادمين من قبل اللجنة المعنية بإعادة اللاجئين الليبريين إلى وطنهم وإعادة توطينهم.

لقد عززت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار التعاون بين البعثتين في مسائل الحدود. ولا تزال البعثتان مستعدتين للعمل مع حكومتي كلا البلدين على بناء إستراتيجية حدودية مشتركة، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في القرار ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، بما في ذلك – ليست التدابير الأمنية فحسب – بل أيضا عناصر تحقيق العدالة والمصالحة والتوظيف في الأجل الطويل.

وقد نفذت الدوريات التابعة للبعثتين دوريات نظيرة منذ حزيران/يونيه، وعقدتا خمسة اجتماعات في إطار تنشيط ”عملية مايو“، تضمنت مشاركة المدنيين في الاجتماعات الحدودية المشتركة لبناء الثقة والبناء على العلاقات الاجتماعية القوية على كلا جانبي الحدود. وقد حصلت بعثتا الأمم المتحدة في كلا البلدين على موافقة الحكومتين المضيفتين على إجراء العمليات الجوية والاستطلاع الجوي عبر الحدود، وهي قد يكون لها أيضا أثر رادع عند الاستجابة لتهديدات معروفة.

ونعمل أيضا على بناء خطوط ساخنة بين قادة القطاعات لتبادل المعلومات في أسرع وقت ممكن على الصعيد الميداني.

لقد تسنى للبعثة أن تشرع في عملية الانتقال بفضل التقدم الذي أحرزته ليبريا منذ ٢٠٠٣. تمثل البعثة ما يقرب من عقد من الاستثمارات الكبيرة التي استثمرها المجتمع الدولي. وقد حققت تلك الاستثمارات عائدات مجزية، وأتاحت لليبريين بيئة زمنية ومكانية خالية من الحروب. ومكّنت من إجراء عمليتين انتخابيتين ديمقراطيتين واتخاذ خطوات نحو الإصلاح الوطني على نطاق واسع. ها هي ليبريا تغدو بلداً يعيش في سلام مع نفسه ومع ماضيه، ودولة قادرة على توجيه إمكاناتها الاقتصادية الهائلة لتحقيق حياةٍ أفضل طالما انتظرها شعبها.

في سياق عملية انتقالٍ تدار بعناية، تتسم بأهميةٍ خاصة الدعواتُ التي يطلقها المجلس ذاته من أجل نهج متماسك لحفظ السلام وبناء السلام. وبما أن البعثة تعمل مع الحكومة والشركاء لرسم المسار الضروري نحو إستراتيجية للخروج، يجب أن يظل الاستقرار في ليبريا على رأس الأولويات.

وإنني أتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع الليبريين ومع المجلس لدعم النهوض السلمي المستمر لليبريا. وأود أن أتوجه بالشكر إلى جميع شركاء البعثة الليبريين على كرم استضافتهم لي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة لاندغرين على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد تيتلاندر.

السيد تيلاندر (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي للمساهمة في مداولات المجلس اليوم بشأن ليبريا. ويسرني أن أكون هنا مع الممثلة الخاصة للأمين العام كارين لاندغرين. وأقدر كل الدعم الذي يقدمه لي في عملي الممثلة الخاصة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وأقدر

أيضا الإرشادات التي قدمتها لي، سيدي الرئيس، بخصوص إحاطة اليوم. سأركز ملاحظاتي على ثلاث مسائل – جدول الأعمال السياسي، وانتقال البعثة والشرطة الوطنية لليبريا – وعلى وجه الخصوص كيف يمكن للجنة بناء السلام أن تشارك وتقدم الدعم في تلك المسائل.

أولا، فيما يتعلق بالمضي قدما بجدول الأعمال السياسي، ينبغي أن تكون المصالحة الوطنية المتماسكة والشاملة في صميم عملية السلام في ليبريا. هذه أولوية أساسية من أولويات بناء السلام في بيان الالتزامات المتبادلة، وهو بمثابة اتفاق بين لجنة بناء السلام وحكومة ليبريا. ينطوي جزءٌ من تلك العملية على إصلاح العلاقات بين الدولة والمجتمع، وفيما بين المجتمعات وفيما بين الأفراد. يتضمن ذلك إعادة صياغة السرد التاريخي لليبريا، بما في ذلك الاعتراف بما مضى من التمييز والاضطهاد والتهميش. ترتبط المصالحة أيضا بعمليات استعراض الدستور، واللامركزية وإصلاح النظام الانتخابي. تشكل جميع هذه الأمور عناصر أساسية في عملية بناء السلام ككل في ليبريا. تلك التغييرات تغييرات تحويلية؛ وسيكون العامل الحاسم لتحقيق النجاح شمولية العمليات.

يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه عملية المصالحة حتى الآن في ضمان اتباع نهج شامل ومنسق. منذ العام الماضي، حثت لجنة بناء السلام الجهات الفاعلة الوطنية على وضع خريطة طريق للمصالحة. ويجري الآن وضع خريطة الطريق تلك. لقد بدأت عملية التحقق، فإن ثبت شمولها، فستقود إلى الملكية الوطنية لخريطة الطريق.

في وقت لاحق من هذا الشهر، ستدخل لجنة بناء السلام في مناقشات مع وزير الداخلية السيد نيلسون، المسؤول عن تنسيق عمليتي المصالحة واللامركزية. وأطمح إلى إبقاء تشكيلة لجنة بناء السلام على اطلاع ومنخرطة في حوار منتظم. الحفاظ على الإرادة السياسية أمر ضروري. في ذلك الصدد، يشكل بيان الالتزامات المتبادلة أداة مفيدة للمساءلة.

ثمة حاجة أيضاً إلى الموارد المالية، بالإضافة إلى تخصيص الحكومة الليبرية مبلغ ٥ مليون دولار. ولدينا مسؤولية في ذلك الصدد. لقد دفعت لجنة بناء السلام باتجاه خريطة الطريق، ويتعين علينا الآن أن ننظر في سبل دعم تنفيذها مالياً وكذلك بما تدعو إليه الحاجة من الموارد العينية.

يشكل المجتمع المدني النشط مصدراً مهماً للمشاركة المدنية، وسيكون له أيضا أهمية حيوية في الملكية الوطنية للمصالحة. بيد أن تلك الجهات الفاعلة في ليبريا تكبّلها محدودية القدرات. نحن بحاجة إلى إيجاد سبل لتشجيع ما تقوم به من عمل وإلى تقوية المجتمع المدني، بوسائل من بينها بناء القدرات الأساسية. ستحافظ لجنة بناء السلام على التركيز على هذه المسألة، وسأواصل الالتقاء بممثلين عن المجتمع المدني خلال زياراتي.

وستتواصل اللجنة تواصلاً وثيقاً مع الممثلة الخاصة للأمين العام لكفالة أن تكون جهودنا متسقة تماما مع جهود الأمم المتحدة. للبعثة دور حيوي تضطلع به في المصالحة، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري. وتؤيد لجنة بناء السلام تأييداً تاماً الاقتراح الداعي إلى ضرورة تضمين هذا الأمر في ولاية البعثة.

تتمثل المسألة الثانية في ما تقدمه لجنة بناء السلام من دعم للبعثة وللحكومة الليبرية في التحضير لعملية الانتقال. لتعزيز سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني أهمية أساسية في ذلك السياق. وهما أيضا من أولويات اللجنة. وبالرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك بعض الثغرات الكبيرة في القدرات فيما يتعلق بالجهات الفاعلة في قطاعي العدالة والأمن، لا سيما الشرطة الوطنية في ليبريا. وهناك حاجة إيضاً إلى إنشاء آليات الرقابة والمساءلة بصورة راسخة.

في إطار بيان الالتزامات المتبادلة، تلتزم الحكومة الليبرية بزيادة الميزانية المخصصة للعدالة والأمن. ولن تبرح اللجنة ترقب ذلك في إطار حوارنا الجاري بشأن الالتزامات. وسنستفيد أيضا من استعراض الانفاق العام الذي أجراه البنك الدولي والأمم المتحدة. يقدم الاستعراض المشورة بشأن التكاليف التي يجب أن تتحملها الحكومة وكيف يمكن دمج تكاليف عملية الانتقال تدريجيا في الميزانية الوطنية. ستتاح لي في وقت لاحق هذا الأسبوع الفرصة لمناقشة متابعة الاستعراض مع البنك الدولي، وكذلك التمويل الموجه للأولويات الحرجة لبناء السلام ضمن المظروف الدولي المخصص للتنمية.

يبين الاستعراض أيضا فجوة واسعة في التمويل خلال السنوات القليلة القادمة. مع تقدم عملية الانتقال، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لدعم الانتقال السلس. ينبغي أن تكون الرسالة أن الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيين سيواصلون التفاعل ودعم ليبريا. وقد علمت أن فريق الأمم المتحدة القطري سيكثف جهوده في الدورة المقبلة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وستقوم اليونيسف بإضافة موارد إضافية لبرنامجها القطري. وأشجع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على أن تحذو حذوها. وبصفتي رئيسا، وسأعمل مع أعضاء التشكيلة لتعزيز جهودنا.

من العناصر الأساسية لتعبئة الموارد وجود نهج منسق يقوم على أساس أولويات الحكومة. يقدم مجلس العدالة والأمن في خطة عمله السنوية قاعدة شاملة ومنسقة تتماشى أيضا مع عمل لجنة بناء السلام، والبرنامج الليبري لبناء السلام، وبيان الالتزامات المتبادلة. لكن يجب بذل الجهود لتحسين أداء الصندوق الاستئماني للعدالة والأمن. ويعمل الشركاء الثنائيون حاليا بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق تلك الغاية. وتجري مناقشة إقامة نظام مماثل لدعم أنشطة المصالحة، ويجب أن يعمل ذلك النظام بدون عيوب أو تأخير.

من المشاريع الرئيسية الجارية بالفعل مشروع المراكز الإقليمية للعدالة والأمن. ينبغي أن تعمل تلك المراكز على تيسير إقامة وجود للدولة يتسم بالفعالية والخضوع للمساءلة في جميع أنحاء البلد. من شأن ذلك أن يسهم أيضا في سد الثغرات وتجنب أي مظهر من مظاهر الفراغ. ومع ذلك، فقد أثار التأخير في بناء المركز الأول أسئلة مشروعة حول قابليته للبقاء. وأفضل رد على ذلك يمكن أن يكون من خلال العمل على أرض الواقع، بإكمال إنشاء المركز وإبراز تأثيره. ومع شروعنا في تقييم تأثير المركز على المجتمعات المحلية الواقعة في محيطه، إنْ أمكن تعزيز الأمن وزيادة فرص الحصول على العدالة، فسوف يوفر ذلك للجنة بناء السلام عرضاً مقنعاً تستخدمه لتعبئة الموارد لإنشاء المراكز التالية.

وقد تم بالفعل تحديد العديد من الدروس المستفادة. يجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة قادرة على زيادة فعالية تنسيق الجهود بينها وبين الحكومة. ويجب الالتزام بالأطر الزمنية. ويجب تعديل تصميم المراكز بما يتوافق مع الظروف في كل منطقة. وإنْ أمكن تطبيق الدروس على نحو فعال، فسوف يكون من الممكن إكمال المراكز الأربع التالية في أطر زمنية قصيرة. ستظل لجنة بناء السلام ترصد تنفيذ المركز وتوجه الانتباه إلى أوجه القصور عند الضرورة.

وأخيرا، تتعلق النقطة الثالثة بالدعم الذي تقدمه لجنة بناء السلام للشرطة الوطنية الليبرية في مجال بناء القدرات. لقد تطرقت من قبل لبعض الجوانب، لكني أود أن أضيف ما يلي.

على إثر طلب قدمته رئيسة ليبريا في أيار/مايو، قامت اللجنة بتيسير مشاورات حول كيفية تعزيز وتنسيق دعم التدريب للشرطة الوطنية الليبرية. وكانت النتيجة التفاهم على ضرورة استمرار التركيز على ملكية الحكومة، والاستفادة من إنجازات البعثة ودورها الشامل. لكن من الواضح أيضا أنه يتعين علينا، من أجل كفالة الانتقال السلس، أن نستكشف

الطرائق الكفيلة بتوثيق التعاون بين البعثة والشركاء الثنائيين والفريق القطري، بهدف تحسين جودة عمل الشرطة الوطنية الليبرية وزيادة عديدها.

وستواصل لجنة بناء السلام تشجيع الشركاء على المشاركة، وزيادة الدعم وتحسين التنسيق. وينبغي أن يشمل ذلك زيادة دورهم في تنسيق الجهود وإمساكهم بزمام القيادة في مجالات بعينها. ستقوم لجنة بناء السلام باستكشاف الوسائل التي تمكنها من الإسهام في الأساليب الإبداعية لنشر ضباط ذوي مهارات عالية في وظائف مهنية محددة، وقد كان ذلك من المسائل التي أثارتها الممثلة الخاصة للأمين العام خلال الإحاطة الخاصة بالبلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة في ٦ أيلول/سبتمبر.

وتعكف لجنة بناء السلام على وضع اللمسات الأخيرة على إستراتيجية لتعبئة الموارد وخطة عمل تتصل بها. وسنعمل بشكل وثيق مع الحكومة والبعثة. والقصد من ذلك تقديم الدعم للحكومة الليبرية وجهودها لتعبئة الموارد. وسيكون الاعتبار الأول كيفية الاستفادة من استثمار صندوق بناء السلام ودوره المحفز. هناك أمثلة جيدة وإمكانات كبيرة، مثل الدعم الأسترالي لمشروع تمكين الشباب الذي يموله صندوق بناء السلام ودعم الشركاء لما يقوم به موئل الأمم المتحدة، بتمويل من الصندوق، من عمل في مجال تسوية منازعات الأراضي.

في وقت لاحق من هذا الشهر، سنجتمع مع وزير المالية، السيد كونيه، وبعض نظراء اللجنة الرئيسيين الآخرين، الذين سيطلعون اللجنة على التقدم المحرز في التزامات الحكومة. كما سبقت الإشارة إليه، فإن بيان الالتزامات المتبادلة أداة مساءلة قيمة بالنسبة للحكومة وأعضاء التشكيلة.

وسنواصل الاستفادة من كامل إمكاناته، وسنبقي المجلس على علم بنتائج استعراضنا الثاني.

أشكركم، سيدي الرئيس، على السماح للجنة بناء السلام بعرض آرائها. ونحن لا نزال رهن إشارة المجلس للرد على أي أسئلة الآن، وكذلك في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تيلاندر على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة ليبريا.

السيدة كامارا (ليبريا) (تكلمت بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي للاشتراك في جلسة الإحاطة الإعلامية هذه فيما يستعد المجلس للنظر في التقرير المرحلي الرابع والعشرين للأمين العام (S/2012/641) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

لئن كانت هذه التقارير تبدو روتينية، فإن كلا منها يوفر فرصة للتأمل وتجديد الالتزام، وخاصة أنها ترتبط عادة بالقرارات المتعلقة بتمديد الولايات. وآمل أن يتيسر التوصل إلى توافق في الآراء في هذا المناسبة بفضل إقرار المجلس في وقت سابق، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، خطة الانتقال المرحلي، والتي ستؤدي إلى إعادة تشكيل وجود بعثة الأمم المتحدة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقدير حكومة بلدي العميق للدعم الثابت الذي يقدمه المجلس إلى ليبريا وللقرار الذي يؤمل أن يتخذه باستمرار شراكتنا مع الأمم المتحدة من خلال البعثة.

وأود أن أعرب مجددا عن مشاعر الترحيب بالممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام، السيدة كارين لاندغرين، والتي عبر عنها لها بالفعل رئيس بلدي ومسؤولون آخرون في الحكومة الليبرية في مونروفيا وزملائي في البعثة الدائمة لليبريا. وأنا أتطلع إلى العمل معها في مهمتها الصعبة والتي نأمل، مع ذلك، أن تكون مثرية.

وأشكر السيدة لاندغرين على اللمحة العامة الثاقبة والثرية بالمعلومات جدا التي قدمتها عن الحالة في ليبريا، والتي تسلط الضوء على مجالات التقدم والتحديات التي لا تزال قائمة، ويمكننا أن نؤيد تماما كل ما ذكرته. ونحن واثقون بأن خبرتها المهنية الواسعة ستمكنها من إنجاز مهامها على أكمل وجه حقا.

وأود أيضا أن أنوه بالإدارة الجيدة للسيد مصطفى سوماري الذي قاد سفينة البعثة خلال الأشهر الستة الماضية، والذي يستحق ثنائنا. وقد أظهر رئيس تشكيلة ليبريا، السيد تيلاندر، في عرضه أيضا القيمة المضافة لانخراط ليبريا مع لجنة بناء السلام. والعرضان يبرهنان على التكامل والتأثير المتعاضد لهذين الكيانين التابعين لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وغني عن البيان أن اللجنة تساعد في بناء القدرات وتعزيز اللامركزية وتقديم الدعم للمصالحة الوطنية. والجمع بين الكيانين في جلسة إحاطة إعلامية من هذا القبيل لا بد وأن يكون مفيدا جدا لعمل المجلس. لقد قيل الكثير بالفعل. وأنا لا أرغب في التكرار، ولكن أريد ببساطة التشديد على بضع نقاط.

النقطة الأولى هي أن الأمن على الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار يمثل أحد الشواغل الرئيسية لحكومة بلدي. وهذا الوضع المثير للقلق يتطلب اهتماما وثيقا ومستوى عال من اليقظة، لأنه يشكل مخاطر محتملة على الأمن الوطني والإقليمي. ونشر قوات مدنية وعسكرية في المناطق الحدودية لفترات طويلة يستنفد بالفعل الموارد الشحيحة للحكومة. وقدرتنا على الوفاء بالتزاماتنا حيال اللاجئين في المخيمات تئن تحت ضغط شديد، وهذا ما ذكرته الممثلة الخاصة. وخلال زيارة إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا يوم الجمعة الماضي، شددت رئيسة ليبريا، فخامة السيدة إلين جونسون سيرليف، على خطورة الوضع وحذرت من احتمال أن يربك ذلك الأجهزة الأمنية الناشئة في ليبريا، مع ما سيترتب على ذلك من آثار على جانبي الحدود. وفي سياق الثناء على الإجراءات التي تتخذها البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لدعم القوات الوطنية من أجل معالجة الوضع، فإننا نؤكد ضرورة استمرار التعاون والتآزر بين القوات الوطنية والدولية على جانبي الحدود.

ثانيا، أريد أن أؤكد من جديد عزم حكومة بلدي الوفاء بالالتزامات التي قطعتها، سواء في بيان الالتزامات المتبادلة مع لجنة بناء السلام أو في غيره من الصكوك والخطط المبرمة مع بعثة الأمم المتحدة في سياق السعي إلى تحقيق الأولويات المحددة. فقد أقرت الحكومة مبادئ معينة للحكم باعتبارها مسألة سياسة وطنية وانحازت إلى صف البلدان التي تتبنى آراء مماثلة في مجموعة الدول الهشة السبع. ونسعى إلى تعزيز العدالة والأمن والمشاركة الشعبية لأبناء شعبنا وإدارة واستخدام مواردنا الوطنية على نحو فعال لصالحهم. والتقدم البطيء على ما يبدو في مجالات معينة، وهو ما نقر به، لا يعبر عن تواني الإرادة السياسية ولكن بالأحرى عن محدودية الإمكانيات، لا سيما على صعيد القدرات والموارد المالية المتاحة. فهي التي تحدد في نهاية المطاف المخصصات في ميزانية صغيرة تهدف إلى تلبية احتياجات هائلة. وأود أن أؤكد أن الحكومة حريصة جدا على دفع عجلة التقدم إلى المستوى الذي يلبي توقعات أصدقائنا في المجتمع الدولي ويستجيب أيضا لتطلعات الشعب الليبري.

وتتعلق النقطة الثالثة التي أريد التركيز عليها بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والصادر في ١٥ آب/ أغسطس، والذي يشكل أساس مناقشتنا اليوم. فنحن نقدر الجهد المبذول لتقديم سرد متوازن للتطورات، والذي يمثل عادة السمة المميزة لهذه التقارير. ومع ذلك، فقد تلقيت تعليمات للإعراب عن خيبة أمل حكومة بلادي لأن بعض ما ورد في التقرير لا يرقى إلى المستوى المتوقع من الدقة.

ولأغراض المشاورات المغلقة، فقد سمحت لنفسي بأن أتشاطر مع أعضاء المجلس ملاحظات حكومة بلدي على التقرير، والتي أحيلت إلى السيد إرفي لادسو، وكيل الأمين العام ورئيس إدارة عمليات حفظ السلام، والتي لا أدري إن كان الأعضاء قد تلقوها.

نحن نعتقد أن العلاقة المنفتحة نسبيا والبناءة التي تعززت بين حكومة بلدي والبعثة على مر الأعوام ينبغي أن تسمح بمناقشة بعض مشاريع الوثائق هذه، ليس للاحتفاظ بأي حق في الاعتراض للحكومة ولكن ليتسنى بذل جهد مشترك لتمحيص المقولات التي سيجري وضعها في تناول العموم والتحقق منها. فالتقارير تساعد على تشكيل آراء المجتمع الدولي بشأن ليبريا ويمكن أن تؤثر عليها، بما في ذلك شركاؤها المحتملون في مجال الاستثمار. وعلى الرغم من ثقافة وممارسات الأمم المتحدة، والتي قد تحظر تبادل مشاريع وثائق كهذه مسبقا، فإن من الحكمة الاتفاق على ترتيب ما لتجنب مداخلة من هذا القبيل. ونُشجع الأمم المتحدة بكل احترام على أن تراعي، في سياق نشر تقييماتها، مبدأ عدم إلحاق الضرر لكي لا تعمق دون قصد خطوط الصدع في مجتمعنا، والتي لا يزال الكثير منها يشكل فتيلا لإشعال الصراع.

إن انخراط الأمم المتحدة في ليبريا، بجميع جوانبه، لا يزال حاسما لاستقرار البلد وتقدمه. وطابع وشكل هذا الانخراط سيتغيران حتما، ولكننا نتقبل انتقالا سلسا ومنظما بما يتماشى مع الظروف على أرض الواقع. ولذلك، أيدت حكومة بلدي توصيات بعثة التقييم التقني، على النحو الوارد في التقرير (S/2012/230) الصادر في نيسان/أبريل. ونرى بالفعل أن فريق الأمم المتحدة القطري يعيد تصميم برامجه في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٧ ويجعل أنشطته متزامنة مع خطة الانسحاب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة. وقد اشتركنا يوم الاثنين في تقديم مشروع البرنامج القطري لليبريا الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يغطي نفس الإطار الزمني الذي يستمر أربع سنوات.

وكل ما أشرت إليه يمثل مؤشرات على شراكة طويلة الأجل. وليبريا تقدر إسهام مجلس الأمن الذي لا يقدر بثمن في الشراكة وفي الحفاظ على بيئة مواتية لتنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحسين رفاه الشعب الليبري. ونحن ممتنون أيضا لشركائنا الثنائيين، والذين يمثل بعض الجالسين إلى هذه الطاولة الكثيرين منهم، على دعمهم. ونتطلع إلى استمرار المشاركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الأعضاء الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.